مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، م ١٠، ص ص ٩٣-١١٥ (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)

تذبذب الصادرات الأردنية : الأسباب والانعكاسات

سعيد الحلاق
أستاذ مشارك
قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك - اربد - الأردن

المستخلص : تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب الكامنة وراء تذبذب الصادرات الأردنية وعدم استقرارها خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١م). وقد بينت النتائج الإحصائية للنموذج القياسي المستخدم أن من أهم الأسباب الكامنة وراء تذبذب الصادرات الأردنية اقتصارها على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية، إضافة إلى التركيز السلعي والجغرافي. وعرضت الدراسة لتحليل أثر الصادرات الوطنية على نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر للنمو الاقتصادي). وتم كذلك تحليل أثر اقتصار الصادرات الأردنية على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية إضافة إلى التركيز السلعي والجغرافي على الأداء الاقتصادي، وأشارت النتائج إلى أن الصادرات من السلع الاستهلاكية تساهم بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان أثر التركيز السلعي والجغرافي سلبيًا في ذلك . وأخيرًا فقد توصلت الدراسة إلى بعض المقترحات والتوصيات.

مقدمة

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية الهامة في أي مجتمع (اقتصاد) من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدمًا أم ناميًا . فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تعد مؤشرًا هامًا وحيويًا لإنتاجية أي مجتمع . ولا يخفى الأثر الذي يتركه هذا القطاع على الأفراد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، فعلى مستوى المؤسسات، تعد زيادة حجم الطاقة الإنتاجية المرتبطة بتمتع الدولة بميزة نسبية لأي مؤسسة بمثابة مؤشر على زيادة حجم الصادرات . وبطبيعة الحال، فإن انخفاض الطاقة الإنتاجية سيؤدي إلى ازدياد حجم الواردات لعدم تمكن المجتمع من إنتاج الكمية الكافية من السلع التي يحتاجها .

وتمثل التجارة الخارجية بالنسبة للأردن قطاعًا هامًا، حيث إن إمكاناته المادية المحدودة تجعله بحاجة إلى التبادل التجاري مع الدول الأخرى، ولا يخفى ما لزيادة حجم الواردات من عبء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والموجودات من العملات الصعبة، وبالتالي على التنمية الاقتصادية. والملاحظ أن الميزان التجاري الأردني يعاني من عدم استقرار في حجم الصادرات وتذبذبها بشكل مطَّرد إضافة إلى تزايد حجم الواردات بشكل مستمر. وهذا الأمر يؤثر سلبيًا على عملية التنمية الاقتصادية .

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل جانب واحد في الميزان التجاري وهو جانب الصادرات، إذ ستعمل الدراسة على تحديد أهم الأسباب الكامنة وراء عدم استقرار الصادرات الأردنية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١). ومن ثم بيان الآثار المترتبة على عدم الاستقرار في الصادرات الأردنية على النمو الاقتصادي .

وبالرغم من كثرة الدراسات في موضوع تجارة الأردن الخارجية والعجز في ميزانه التجاري، إلاّ أن أيًا منها لم يتعرض لموضوع الأسباب الكامنة وراء هذا التقلب والتذبذب في الصادرات، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدارسة كمحاولة لتحديد هذه الأسباب ومحاولة لوصف الوسائل الملائمة لعلاجها .

وسيكون منهج الدراسة على النحو التالي :

أولاً : عرض موجز لخلفية الدراسة وأهم الآراء المتعلقة بموضوعها .

ثانيًا : استعراض التركيب السلعي .

ثالثًا : استعراض التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية .

رابعًا : تحديد أهم الأسباب الكامنة وراء تذبذب الصادرات الأردنية وآثارها على النمو الاقتصادي في الأردن .

خامسًا : أثر تذبذب الصادرات الأردنية على النمو الاقتصادي .

سادسًا : الخلاصة والتوصيات .

أولاً : خلفية الدراسة

الأبحاث العملية المختلفة التي أجراها الاقتصاديون حول طبيعة العلاقة بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي لدول العالم الثالث (LDC,S) أفرزت نتائج متباينة . فهناك من الاقتصاديين من

وجد أن هناك علاقة عكسية بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي، وبالمقابل هناك من وجد أن العلاقة بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي هي علاقة إيجابية، ومجموعة أخرى من الاقتصاديين لم تجد أي علاقة مباشرة بين التذبذب في الصادرات من جهة والنمو الاقتصادي لهذه الدول، من جهة أخرى .

لقد ذكر الاقتصادي كوبوك (Coppock, 4:56) في دراسته التي أجراها لتحديد طبيعة العلاقة بين عدم الاستقرار في الصادرات وبين الدخل القومي لـ (٣٥) دولة نامية استخدم فيها نموذجًا قياسيًا لهذه الدول، أنه لا توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار في الصادرات والنمو الاقتصادي للدول المشمولة بالدراسة . وقد عزى كوبوك هذه النتيجة إلى أن الدول النامية قادرة على التنبؤ بهذا التذبذب في حجم صادراتها وبالتالي تعمل على تجب الآثار المترتبة على هذا التذبذب . وفي نفس الصدد ذكر الاقتصادي موران (Moran, 8:200) في دراسته أن التذبذب في حجم صادرات الدول النامية ليس له أي تأثير في المدى الطويل على نسبة المدخرات المحلية أو نسبة النمو الاقتصادي. أما في الفترة القصيرة فإن تذبذب الصادرات كان له تأثير سلبي على كل من المدخرات المحلية ونسب النمو الاقتصادي المتحققة في هذه الدول .

وفي دراسة أجراها ماكبين (MacBean, 6:27) بين أهم الأسباب الكامنة وراء تقلب صادرات الدول النامية ويمكن حصرها فيما يلي :

١ ـ اعتماد هذه الدول على تصدير المواد الأولية والمواد الخام التي تتميز بمرونة منخفضة تؤثر على عائداتها من الصادرات .

٢ ـ التركيز السلعي، أي تركيز معظم هذه الدول على عدد محدود من السلع وبالتالي تصبح عرضة للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية، وهذا يؤثر بدوره على حجم عائداتها .

٣ ـ التركيز الجغرافي، أي تركيز معظم هذه الدول على تصدير منتجاتها إلى عدد محدود من الدول وهذا يؤثر بدوره على عائداتها من الصادرات بشكل سلبي . إلا أن ماكبين في الوقت نفسه لم يجد أية علاقة إحصائية ذات دلالة مقبولة تربط بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي في هذه الدول .

في حين ركز الاقتصادي كيرونكروس (Cairncross, 3:115) في دراسته لتحديد طبيعة العلاقة بين تذبذب الصادرات في الدول النامية والنمو الاقتصادي لهذه الدول، على أن هناك آثارًا سلبيةً

لتذبذب الصادرات على نسبة النمو المتحققة لهذه الدول، ذلك لأن الدول النامية، وبسبب طبيعة صادراتها من المواد الخام والمواد الأولية، تعاني من تراجع في النمو الاقتصادي كنتيجة مباشرة للتقلبات في حجم الصادرات . أما الاقتصادي جليزاكوس (Glezakos, 5:671) ففي دراسته التي أجراها لتحديد طبيعة العلاقة بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي للدول النامية، استخدم نموذجًا قياسيًا تم حسابه لـ (٢٥) دولة نامية، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن عدم الاستقرار والتقلب في الصادرات لهذه الدول كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي . وأوضح أن التقلبات التي تحدث في أسعار صادرات هذه الدول تعمل على التأثير سلبيًا على عائدات الصادرات وبالتالي على النمو الاقتصادي .

في المقابل نجد مجموعة أخرى من الاقتصاديين أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي للدول النامية، ذلك لأن هذه الدول سوف تعمل على تقليص حجم استهلاكها كنتيجة طبيعية لتذبذب صادراتها، وهذا سوف يعمل بدوره على زيادة المدخرات الوطنية وبالتالي زيادة نسبة الاستثمارات في هذه الدول .

ومما سبق يبدو جليًا أن هناك آراءً مختلفة حول أثر التذبذب في الصادرات على النمو الاقتصادي للدول النامية، فهناك من أشار إلى عدم وجود أية علاقة اعتمادًا على النماذج القياسية التي تم استخدامها، وهناك من أشار إلى أن ما تعانيه الدول النامية من تراجع في نموها الاقتصادي يعود بشكل مباشر إلى عدم الاستقرار والتذبذب في صادرات هذه الدول . ومجموعة أخرى أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين تذبذب الصادرات لهذه الدول والنمو الاقتصادي . ومن هنا فإن أهمية هذا البحث تكمن في تحديد طبيعة العلاقة بين تذبذب الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م.

ثانيًا : التركيب السلعي للصادرات الأردنية

تتكون الصادرات الأردنية من قسمين أساسيين هما : الصادرات الوطنية والمعاد تصديره. ويقصد بالصادرات الوطنية السلع المنتجة محليًا حتى ولو اعتمدت على مادة خام مستوردة. أما المعاد تصديره فهي السلع التي تستورد وتصدر دون إجراء أي تغيير عليها في الأردن [1:12] .

ويوضح الجدول رقم (١) التركيب السلعي للصادرات الأردنية حيث بلغت الصادرات الوطنية من السلع والخدمات للعام (١٩٧٠) ما قيمته (١٧ ,١٢) مليون دينار ثم ارتفعت لتبلغ

(٤٨ ,٩٤) مليون دينار من العام (١٩٧٥)، وإلى (٢٦٤,٥٣) مليون دينار للعام (١٩٨٢)، لكنها تراجعت بعد ذلك لتبلغ (٢١١,٣٣) مليون دينار للعام (١٩٨٣) ثم عاودت الارتفاع لتبلغ (٣١٠,٨٩) مليون دينار في عام (١٩٨٥) .

جدول رقم (١)

التركيب السلعي للصادرات الأردنية (مليون دينار أردني)

السنة	الصادرات	صادرات السلع الاستهلاكية	صادرات المواد الخام	صادرات السلع الرأسمالية
١٩٧٠	١٢,١٧	٦,٠٦	٢,٥٨	٠,٦٧
١٩٧١	١١,٤٤	٥,٤٥	٢,٤٦	٠,٨٧
١٩٧٢	١٧,٠١	٦,٢٠	٣,٩٥	٢,٦
١٩٧٣	١٩,٠١	٦,٨٣	٥,٣٣	١,٨٢
١٩٧٤	٤٩,٧٥	١٣,٨٦	٢٠,٨٠	٤,٧٧
١٩٧٥	٤٨,٩٤	١٦,٠٠	٢١,٥٤	٢,٥٣
١٩٧٦	٦٩,٤٤	٢٥,٤١	٢٢,٠٦	٢,٠٨
١٩٧٧	٨٢,١٠	٣٢,١٧	٢٠,٦٠	٧,٥٢
١٩٧٨	٩٠,٩١	٣٢,٦٣	٣٢.٣٢	٨,٢٠
١٩٧٩	١٢٠,٩١	٤٢,٠٠	٢٩,٦٨	١٠,٨٧
١٩٨٠	١٧١,٥٨	٥٤,٢٣	٥١,٢٤	١٤,٦٣
١٩٨١	٢٤٢,٦٤	٧٦,٧٢	٧٦,٧٠	١٥,٥٣
١٩٨٢	٢٦٤,٥٣	٨٨,١٥	٧٨,٩٧	١٨,٤٦
١٩٨٣	٢١١,٣٣	٩٤,٣٤	٥٩,٥	٦,٣٤
١٩٨٤	٢٩٠,٦٥	١٠٨,٧٦	١٤٨,٦٨	٣,٦٢
١٩٨٥	٣١٠,٨٩	٩٩,٠١	١٥٣,٢٦	٣,٠٨
١٩٨٦	٢٥٦,٠٣	٧٨,٠٧	١٤٥,٥٨	١,٩٥
١٩٨٧	٣١٥,٧١	٨٤,١٠	١٦٠,٨٢	٣,٨٥
١٩٨٨	٣٨١,٤٩	٧٩,٨٩	٢٣٩,٢٦	٥,٦٣
١٩٨٩	٦٣٧,٦٢	١٣٢,٣٢	٣٨٨,١٨	١٣,٥٨
١٩٩٠	٧٠٦,٠٩	١٧٣,٤٩	٤٢٢,٧٤	١٦,٠٢
١٩٩١	٧٧٠,٧٤	٢٠٠,٥٠	٣٨٨,٨٥	٩,٢٨

المصدر : - **النشرة الإحصائية الشهرية**، *البنك المركزي الأردني*، ١٩٩٢، العدد **١٢**، جدول ٣٦، ص ٦٢.
- **بيانات إحصائية سنوية**، *البنك المركزي الأردني*، ١٩٨٩، (عدد **خاص**)، جدول ٢٦، ص ٣٤.

وقد بلغت نسبة الصادرات الوطنية إلى الناتج القومي الإجمالي كما يوضحها الجدول رقم (٢) (٧٪) لعام (١٩٧٠) ارتفعت لتبلغ (١٦٪) للعامين (١٩٨١) و(١٩٨٢)، لكنها ما لبثت أن انخفضت لتبلغ (١٢٪) لعام (١٩٨٣)، ثم ارتفعت بعد ذلك لتبلغ (١٧٪) للعام (١٩٨٥)، ولكنها عاودت الانخفاض مرة أخرى لتبلغ (١٣٪) للعام (١٩٨٦) . ويلاحظ مما سبق أن هناك تذبذبًا وعدم استقرار Instability في حجم الصادرات الأردنية، وكذلك في نسبة هذه الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي .

جدول رقم (٢)

تطور الصادرات الأردنية (مليون دينار أردني)

السنة	الصادرات بالمليون	معدل النمو السنوي* ٪	الناتج القومي الإجمالي بالمليون	معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي* ٪	نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي* ٪
١٩٧٠	١٢,١٧	١٧,٠ –	١٨٧,٠	٥–	٧
١٩٧١	١١,٤٤	٦–	١٩٩,٤٠	٦	٦
١٩٧٢	١٧,٠١	٤٩	٢٢١,٠	١١	٨
١٩٧٣	١٩,٠١	١٢	٢٤١,٥٠	٩	٨
١٩٧٤	٤٩,٧٥	١٦٢	٢٧٩,٣٠	١٦	١٨
١٩٧٥	٤٨,٩٤	٢–	٣٧٦,٠	٣٥	١٣
١٩٧٦	٦٩,٤٤	٤٢	٥٦٢,٤٠	٤٩	١٢
١٩٧٧	٨٢,١٠	١٨	٦٦٠,١٠	١٧	١٢
١٩٧٨	٩٠,٩١	١١	٧٨١,٠	١٨	١٢
١٩٧٩	١٢٠,٩١	٣٣	٩٢١,٣٠	١٨	١٣
١٩٨٠	١٧١,٥٨	٤٢	١١٩٠,١	٢٩	١٥
١٩٨١	٢٤٢,٦٤	٤١	١٤٨٢,٧	٢٥	١٦
١٩٨٢	٢٦٤,٥٣	٩	١٦٧٣,٤	١٣	١٦
١٩٨٣	٢١١,٣٣	٢٠–	١٧٧٠,٣	٦	١٢
١٩٨٤	٢٩٠,٦٥	٣٨٠	١٨٥٣,٦	٥	١٦
١٩٨٥	٣١٠,٨٩	٧	١٨٨١,٨	٢	١٧
١٩٨٦	٢٥٦,٠٣	١٨–	٢٠٦٢,٩	١٠	١٣
١٩٨٧	٣١٥,٧١	٢٣	٢٠٨٦,١	٢	١٥
١٩٨٨	٣٨١,٤٩	٢١	٢١٤٦,٤	٣	١٨
١٩٨٩	٦٣٧,٦٢	٦٧	٢٢٨٠,٢٠	٦	٢٨
١٩٩٠	٧٠٦,٠٩	١١	٢٣٤٧,٤	٣	٣٠
١٩٩١	٧٧٠,٧٤	٩	٢٥٨٤,٣	١٠	٣٠

المصدر : – **النشرة الإحصائية الشهرية**، *البنك المركزي الأردني*، ١٩٩٢، العدد **١٢**، جدول ٣٦، ص ٦٢.
– **بيانات إحصائية سنوية**، *البنك المركزي الأردني*، ١٩٨٩، (عدد **خاص**)، جدول ٢٦، ص ٣٤.
* قيم تم احتسابها من قبل المؤلف .

أما فيما يتعلق بالتركيب السلعي للصادرات الوطنية فنجدها تنقسم إلى ثلاث مجموعات حسب النوعية وهي الصادرات من السلع الاستهلاكية، والصادرات من السلع الرأسمالية، والصادرات من المواد الخام [2:74]، وقد تتفاوت الأهمية النسبية لكل مجموعة خلال الدراسة، إذ يلاحظ أن الصادرات من السلع الاستهلاكية قد ارتفعت من (٦,٠٦) مليون دينار للعام (١٩٧٠) إلى (٧٦، ١٠٨) مليون دينار للعام (١٩٨٤) ثم انخفضت لتبلغ (٧٨,٠٧) مليون دينار للعام (١٩٨٦) وارتفعت بعد ذلك لتبلغ (٨٤,١) مليون دينار للعام (١٩٨٧)، لكنها ما لبثت أن انخفضت عام (١٩٨٨) لتبلغ (٧٩,٨٩) مليون دينار (أنظر الجدول رقم (١)) .

وأخيرًا فقد بلغت الصادرات من السلع الرأسمالية (٦٧) ألف دينار عام (١٩٧٠) وارتفعت لتصل (١٨,٤٦) مليون دينار للعام (١٩٨٢) ثم انخفضت لتبلغ (١,٩٥) مليون دينار للعام (١٩٨٦)، وبعدها ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى (١٦,٠٢) مليون دينار للعام (١٩٩٠) وعاودت الانخفاض لتبلغ (٩,٢٨) مليون دينار للعام (١٩٩١) .

ويوضح الشكل (١) مدى تذبذب الصادرات (المواد الخام والسلع الاستهلاكية والرأسمالية) إذ أظهرت سلوكًا متذبذبًا خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) و لم تتمتع بالاستقرار الضروري لعملية التنمية الاقتصادية .

شكل رقم (١)

تذبذب الصادرات الوطنية الأردنية

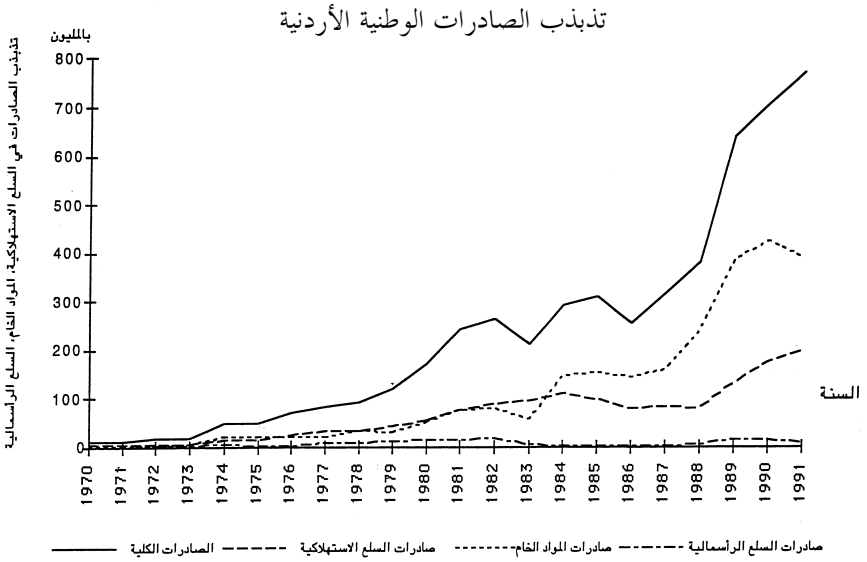

ثالثًا : التوزيع الجغرافي للصادرات

يتحدد التوزيع الجغرافي لصادرات اقتصاد معين بطبيعة صادراته ومستوى التقدم الصناعي الذي توصل إليه البلد المصدِّر، فالاقتصاديات التي تعتمد على مادة خام رئيسية تتجه صادراتها في العادة إلى الدول التي تفوقها من حيث درجة التقدم الصناعي، أما الصادرات الصناعية لأية دولة نامية فتتجه بشكل عام إلى دول أقل تقدمًا من الناحية الصناعية . كما أن تكاليف النقل والتعرفة الجمركية تعرقل حركة التجارة وتؤثر على اتجاهها [1:10].

وبناء على ما تقدم فإن من المتوقع أن تتجه صادرات الأردن من الفوسفات إلى دول متقدمة صناعيًا مثل دول أوروبا، إضافة إلى الهند وتركيا . وهذه الدول متقدمة صناعيًا وتقنيًا على الأردن، بينما نجد أن الكم الأكبر من الصادرات الغذائية يتجه إلى أسواق الدول العربية .

ويتضح من الجدول (٣) أن معظم الصادرات الأردنية تتجه إلى البلدان العربية، وهذا بدوره يعكس الأهمية النسبية المرتفعة للمواد الاستهلاكية من الصادرات الأردنية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١). ويعزى ارتفاع الأهمية النسبية للمواد الغذائية إلى انخفاض تكاليف النقل بين الأردن والدول العربية المحيطة كنتيجة طبيعية لقصر المسافة بين هذه الدول .

وبالرغم من الأهمية النسبية المرتفعة للصادرات الوطنية إلى الدول العربية إلا أن هناك تذبذبًا وعدم استقرار في هذه النسب، حيث يوضح الشكل (٢) التذبذب (وعدم الاستقرار)، إضافة إلى ذلك يوضح الجدول رقم (٣) أن (٧٧٪) من الصادرات الأردنية (غالبًا من المواد الاستهلاكية) قد ذهبت إلى أسواق الدول العربية للعام ١٩٧٠، وانخفضت بعد ذلك لتبلغ (٤٨٪) للعام (١٩٧٦)، ثم ارتفعت مرة أخرى لتبلغ (٥١٪) للعام (١٩٨٥) وعاودت انخفاضها لتبلغ (٢٩٪) من مجموع الصادرات الوطنية للعام ١٩٩١ .

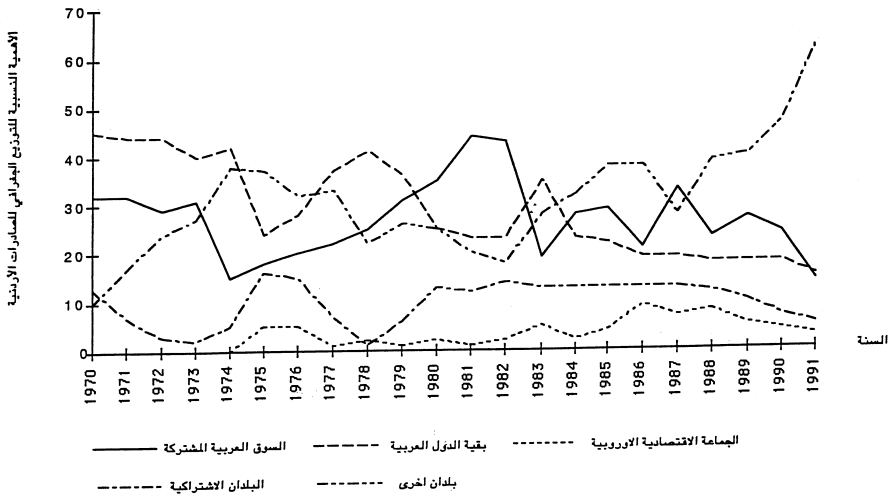

شكل رقم (٢)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية

جدول رقم (٣)

جدول يوضح التوزيع لجغرافي النسبي للصادرات الوطنية الأردنية

١٩٧٠ - ١٩٩١ (نسبة مئوية)

السنة	دول السوق العربية المشتركة	بقية الدول العربية	الجماعة الاقتصادية الأوروبية	البلدان الاشتراكية	بلدان أخرى
١٩٧٠	٣٢	٤٥	–	١٣	١٠
١٩٧١	٣٢	٤٤	–	٧	١٧
١٩٧٢	٢٩	٤٤	–	٣	٢٤
١٩٧٣	٣١	٤٠	–	٢	٢٧
١٩٧٤	١٥	٤٢	–	٥	٣٨
١٩٧٥	١٨	٢٤	٥	١٦	٣٧
١٩٧٦	٢٠	٢٨	٥	١٥	٣٢
١٩٧٧	٢٢	٣٧	١	٧	٣٣
١٩٧٨	٢٥	٤١	٢	١	٢٢
١٩٧٩	٣١	٣٦	١	٦	٢٦
١٩٨٠	٣٥	٢٥	٢	١٣	٢٥
١٩٨١	٤٤	٢٣	١	١٢	٢٠
١٩٨٢	٤٣	٢٣	٢	١٤	١٨
١٩٨٣	١٩	٣٥	٥	١٣	٢٨
١٩٨٤	٢٨	٢٣	٢	١٣	٣٢
١٩٨٥	٢٩	٢٢	٤	١٣	٣٨
١٩٨٦	٢١	١٩	٩	١٣	٣٨
١٩٨٧	٣٣	١٩	٧	١٣	٢٨
١٩٨٨	٢٣	١٨	٨	١٢	٣٩
١٩٨٩	٢٧	١٨	٥	١٠	٤٠
١٩٩٠	٢٤	١٨	٤	٧	٤٧
١٩٩١	١٤	١٥	٣	٥	٦٣

المصدر: - **النشرة الإحصائية الشهرية**، *البنك المركزي الأردني*، ١٩٩٢، العدد **٣٧**، ص ٦٤ .

- **بيانات إحصائية سنوية**، *البنك المركزي الأردني*، ١٩٨٩ (عدد **خاص**)، جدول ٢٣، ص٣١٠.

وبلغت الأهمية النسبية لصادرات الأردن الوطنية إلى البلدان الأخرى التي تتضمن الهند وتركيا وغيرهما (١٠٪) للعام ١٩٧٠، وارتفعت لتصل إلى (٣٨ ٪) للعام ١٩٧٤، وانخفضت لتصل إلى (١٨٪) من مجموع الصادرات الوطنية وبعدها ارتفعت مرة أخرى لتبلغ (٦٣٪) للعام ١٩٩١. ويلاحظ أيضًا من الشكل (٢) أن هناك تذبذبًا وعدم استقرار في الأهمية النسبية للصادرات إلى هذه الدول (أنظر الجدول (٣)).

وأظهرت الأهمية النسبية للصادرات من السلع الاستهلاكية كنسبة من الصادرات الكلية تذبذبًا خلال فترة الدراسة، فقد بلغت (٦٥٪) للعام (١٩٧٠) ثم انخفضت إلى (٣٥,٢٪) للعام (١٩٧٤) وارتفعت بعد ذلك لتبلغ (٥٨٪) للعام (١٩٨٣) ثم انخفضت إلى (٤٢,٥٪) للعام (١٩٨٩) ثم عادت إلى الارتفاع لتبلغ (٦٢,٢٪) عام ١٩٩١ . في حين كانت الصادرات من المواد الخام، والتي يمثل الفوسفات حوالي (٨٠٪) منها، قد بلغت مساهمتها (٢,٥٨) مليون دينار للعام (١٩٧٠) ثم ارتفعت إلى (٧٨,٩٧) مليون دينار للعام (١٩٨٢)، لكن هذه المساهمة انخفضت مرة أخرى للعام (١٩٨٣) لتبلغ (٥، ٥٩) مليون دينار ثم ارتفعت بعد ذلك لتبلغ (٤٢٢,٧٤) مليون دينار للعام (١٩٩١) . وتذبذبت الأهمية النسبية للصادرات من المواد الخام هي الأخرى إذ بلغت (٣٢,٣٪) للعام (١٩٧٠) وارتفعت إلى (٥٣,٧٪) للعام ١٩٧٥ ثم انخفضت لتبلغ (٤٢,٧٪) للعام (١٩٨٠) ثم ارتفعت مرة أخرى لتبلغ (٥٤,٩٪) عامي (١٩٨٥ و١٩٩٠) (أنظر الجدول ٤) .

جدول رقم (٤)

الأهمية النسبية للصادرات الوطنية ١٩٧٠ – ١٩٩١ (نسبة مئوية)

السنة	الصادرات الاستهلاكية	الصادرات الرأسمالية	الصادرات من المواد الخام
١٩٧٠	٦٥,٠	٢,٧	٣٢,٣
١٩٧١	٦١,٨	١٣,٢	٢٥,٠
١٩٧٢	٤٩,٢	٢٠,٢	٢٩,٥
١٩٧٣	٤٨,٨	١٣,٥	٣٩,٧
١٩٧٤	٣٥,٢	١٢,١	٥٢,٧
١٩٧٥	٤٠,٠	٦,٣	٥٢,٧
١٩٧٦	٥١,٣	٤,٢	٤٤,٥
١٩٧٧	٥٣,٤	١٢,٥	٣٤,١
١٩٧٨	٥٠,٨	١٢,٨	٣٤,٤
١٩٧٩	٥٠,٨	١٣,٢	٢٦-
١٩٨٠	٤٥,٢	١٢,٢	٤٢,٧
١٩٨١	٤٥,٤	٩,٢	٤٥,٣
١٩٨٢	٤٧,٤	١٠,٠	٢٤,٥
١٩٨٣	٥٨,٠	٤,٠	٣٧,٢
١٩٨٤	٦٤,٢	٤,٠	٣١,٦
١٩٨٥	٦٢,٩	٥.٥	٣١,٦
١٩٨٦	٦١,٤	٤,٧	٣٣,٩
١٩٨٧	٥٧,٢	٤,٧	٣٨,١
١٩٨٨	٦٠,٤	٥,٠	٣٤,٦
١٩٨٩	٤٢,٥	٢,٦	٥٤,٩
١٩٩٠	٤٣,٧	٢,٦	٥٤,٩
١٩٩١	٦٢,٢	٢,٠	٣٥,٨

المصدر: – **البنك المركزي الأردني**: *بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)*، تشرين الأول ١٩٨٩، (عدد **خاص**)، جدول رقم (٢٤) .

– **البنك المركزي الأردني**: *النشرة الإحصائية الشهرية*، العدد**١٢**،كانون الأول١٩٩٢، جدول رقم (٣٦).

رابعًا : الأسباب الكامنة وراء تذبذب الصادرات الوطنية (النموذج القياسي)

يرجع الاقتصاديون تذبذب الصادرات في الدول النامية إلى عدد من العوامل منها : التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية والمواد الخام والتركيز السلعي والتركيز الجغرافي [9:42] . وقد اختبرت هذه الفرضية عن طريق دراسة العلاقة الإحصائية بين مؤشر عدم الاستقرار (Instability Index) والصادرات من المواد الخام كنسبة من الصادرات الكلية ومستوى التركيز الجغرافي والسلعي . وقد وجدت العلاقة موجبة وتختلف إحصائيًا عن الصفر [7:5, 9:61] . ولاختبار العلاقة بين تذبذب الصادرات الوطنية الأردنية ومستوى التركيز السلعي والجغرافي والتخصص في تصدير المواد الخام والمواد الاستهلاكية والسلع الرأسمالية تم بناء نموذج قياسي من الشكل

$$IDXt = (\alpha + \beta1\ (RXRMt) + \beta2\ (RXCG1) + \beta3\ (RXKG1) + \beta4\ (XCCRt) + \beta5\ (XCGCt) + M \qquad (1)$$

حيث ترمز :

(IDXt) : لمؤشر التذبذب في الصادرات الوطنية الأردنية[١]،

(RXRMt) : للصادرات الوطنية من المواد الخام كنسبة من الصادرات الكلية،

(RXCGt) : للصادرات من السلع الاستهلاكية كنسبة من الصادرات الكلية،

(RXKGt) : للصادرات من السلع الرأسمالية كنسبة من الصادرات الكلية،

(XCCRt) : لنسبة التركيز السلعي للصادرات الوطنية الأردنية[٢]،

---

(١) مؤشر تذبذب الصادرات (Instability Index) تم حسابه على النحو التالي :

لـط س = أ + ب ت + خ ت ..... (١)

حيث : لـط س : تمثل اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الصادرات الوطنية في السنة (ت) .

ب : تمثل نسبة النمو في الصادرات الوطنية خلال الفترة المشمولة بالدراسة .

خ ت : تمثل الانحراف المعياري (Standard Deviation) .

يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (١) على النحو التالي :

خ ت = لـط س – أ – ب ت ..... (٢)

حيث : خ ت : تمثل الانحراف والذي سيتم استخدامه كمؤشر للتذبذب في الصادرات . لمزيد من المعلومات حول كيفية تحديد مؤشر التذبذب في الصادرات انظر على سبيل المثال : [5:672,6:27,7:51-53] .

(٢) نسبة التركيز السلعي تعكس تنوع الصادرات (Export Diversification) حيث تنخفض نسبة التركيز السلعي كنتيجة طبيعية لعدم اعتماد الدولة على تصدير عدد محدود من السلع . إن انخفاض نسبة التركيز السلعي كذلك، يعطي الدولة المصدرة مرونة أكبر من حيث التأقلم وامتصاص الآثار المترتبة على تغير ظروف العرض والطلب . بينما ارتفاع هذه النسبة يعني اعتماد الدولة المصدرة على سلع محدودة وبالتالي تصبح عرضة للتقلبات التي تحدث في ظروف العرض والطلب، الأمر الذي يعني تذبذب صادرات الدولة . لمزيد من المعلومات حول أهمية ومدلول التركيز السلعي للصادرات انظر على سبيل المثال : [8:201,9:45-47] .

(XCGCt) : لنسبة التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية الأردنية[١].

وتعتبر المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا النموذج القياسي من أهم العوامل المؤدية إلى تذبذب الصادرات في دول العالم الثالث [9:63] حيث إن التركيز على تصدير المواد الخام والاستهلاكية يساهم في عدم استقرار صادرات هذه الدول، وذلك كنتيجة طبيعية لتمتع هذه السلع بمرونة منخفضة . إضافة إلى ذلك فإن نسبة التركيز السلعي تعكس تنوع الصادرات، حيث ترتفع هذه النسبة بالنسبة للأردن الأمر الذي يعني الاعتماد على تصدير سلع محدودة وبالتالي تصبح الصادرات الأردنية عرضة أكثر للتقلبات التي تحدث في ظروف الطلب والعرض .

وعند تقدير الدالة (١) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (٥)، والتي يتضح منها ما يلي :

أ ـ أن الصادرات الوطنية من المواد الخام (RXRMt)، والسلع الاستهلاكية (RXCGt) والتركيز السلعي (XCCRt) والتركيز الجغرافي للصادرات (XCGCt) لها آثار إيجابية على تذبذب الصادرات الأردنية (IDXt) خلال المدة ١٩٧٠–١٩٩١. أي أنها تساهم في عدم استقرار الصادرات الأردنية وتؤدي إلى تذبذبها .

ب ـ تساهم الصادرات الوطنية من السلع الرأسمالية سلبيًا في تذبذب الصادرات الأردنية ولكن بمعنوية منخفضة، حيث كانت قيمة (ت) المحسوبة (٠،٨٠) مما يدل على عدم أهمية هذا المتغير(RXKGt) في تفسير تذبذب الصادرات الوطنية الأردنية .

جـ ـ تدل جميع المؤشرات الإحصائية على ارتفاع مستوى الثقة في الدالة المقدرة، إذ بلغ معامل التحديد (٨٥٪)، أي أن التغاير في المتغيرات المستقلة يفسر (٨٥٪) في التغاير الحاصل في الصادرات الوطنية الأردنية . وأن معامل دوربون وواتسون (D-W) يشير إلى خلو المعادلة من الارتباط التسلسلي .

---

(١) نسبة التركيز الجغرافي تعكس التنوع الجغرافي للصادرات : فكلما زاد التنوع الجغرافي، كلما قلت نسبة التركيز الجغرافي . ذلك أن توجيه الصادرات إلى دول متعددة وعدم اقتصارها على عددًا محدود من الدول سوف يجعل الدولة أقل عرضة للتقلبات التي تحصل في ظروف العرض والطلب . ذلك أن انخفاض الصادرات إلى دولة ما قد يعوضه زيادة الصادرات إلى دولة أخرى . فمثلاً نجد أن ٧٠–٨٠٪ من الصادرات الأردنية موجهة إلى أسواق عربية والبقية موجهة إلى مجموعة شرق آسيا، الأمر الذي يجعل الأردن عرضة للتقلب في حجم صادراتها نتيجة للتركيز الجغرافي في الصادرات .

جدول رقم (٥)
مؤشر التذبذبات في الصادرات الوطنية الأردنية
متغير تابع (IDXt) ١٩٧٠-١٩٩١

المتغير المستقل	المعامل المقدر β	القيمة التائية T-Values	القيم الإحصائية Stat. Value
الصادرات الوطنية من المواد الخام كنسبة من الصادرات الكلية (RXRMt)	0.1030	3.3500*	$R^2 = 0.85$ D.W. = 2.01 F-Value = 8.5
الصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية كنسبة من الصادرات الكلية (RXCGt)	0.1820	2.6700*	
الصادرات الوطنية من السلع الرأسمالية كنسبة من الصادرات الكلية (RXKGt)	-0.0150	-0.800	
نسبة التركيز السلعي للصادرات الوطنية الأردنية (XCCRt)	0.0890	4.800*	
نسبة التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية الأردنية (XCGCt)	0.3290	3.200*	
المقدار الثابت (Constant)	-3.30	-1.200	

* تختلف إحصائيًا عن الصفر بمعامل معنوية إحصائية ١٪ .

وتعكس النتائج السابقة واقع الصادرات الوطنية الأردنية، إذ نجد أن الصناعة التصديرية الأردنية تعتمد إلى حد كبير على تصدير السلع الاستهلاكية (حوالي ٥٥٪ من مجموع الصادرات الكلية)، وكذلك تشكل المواد الخام نسبة عالية من مجموع الصادرات الأردنية (حوالي ٣٥٪)، إضافة إلى ذلك فإن الصادرات الأردنية تفتقر إلى التوزيع الجغرافي المناسب، إذ بلغت نسبة الصادرات الأردنية إلى الأسواق العربية حوالي ٥٠-٨٥٪ من الصادرات الكلية، وينطبق هذا على افتقار الصادرات الأردنية إلى التوزيع السلعي، وكما ذكرنا فإن غالبية المصدر من السلع هو من السلع الاستهلاكية .

خامسًا : أثر تذبذب الصادرات الأردنية على النمو الاقتصادي

يركز الاقتصاديون على أهمية التجارة الدولية ودورها كمحرك أساسي لعملية النمو الاقتصادي في الدول النامية . ويعد تعطل أو انخفاض دوران هذا المحرك سببًا في بطء النمو الاقتصادي لدى هذه الدول [10:64] . ويرى بعض الاقتصاديين أن التجارة الدولية لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، ذلك أن انتعاش التجارة سوف يؤدي إلى نمو الهيكل الإنتاجي في هذه الدول، بينما يرى آخرون أن العلاقة السببية معكوسة، إذ إن النمو الاقتصادي

يؤدي إلى إنعاش التجارة وتوسيع السوق المحلي [2:81] . وما يهم في هذا الصدد هو أنه نظرًا لأن التجارة الخارجية تعد عاملاً هامًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي، فما هي الآثار المترتبة على عدم استقرار حجم الصادرات الأردنية على النمو الاقتصادي خلال المدة المشمولة بالدراسة . وسوف يتم تحديد ذلك على مرحلتين، الأولى : تحديد أهمية التجارة الخارجية في دفع عملية النمو الاقتصادي. والثانية : تحديد أثر عدم استقرار الصادرات الوطنية الأردنية على نسبة النمو المتحققة.

١ - العلاقة الإحصائية بين معدل النمو في الصادرات ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

يمكن تحديد أثر الصادرات الأردنية على النمو الاقتصادي خلال المدة ١٩٧٠-١٩٩١ من خلال تقدير العلاقة التالية :

$$GGDPt = \alpha + \beta 1\ (GXPTt) \qquad (2)$$

حيث ترمز :

(GGDPt) : لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

(GXPTt) : لمعدل نمو الصادرات الوطنية الأردنية .

وقد تم التوصل عند تقدير المعادلة (٢) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) إلى النتيجة المبينة في الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي متغير تابع (GGDPt) ١٩٧٠-١٩٩١

المتغير المستقل	المعامل المقدرβ	القيمة التائية T-Values	القيم الإحصائية Stat. Value
معدل نمو الصادرات الوطنية الأردنية (GXPTt)	0.140	4.720*	R^2 = 0.65 D.W. = 1.40 F-Value = 21.50
المقدار الثابت (Constant)	4.25	6.045*	

* يختلف إحصائيًا عن الصفر بمعامل معنوية إحصائية ١٪

ويلاحظ من الدالة (٢) أن الصادرات (GXPTt) كان لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الزيادة في معدل نمو الصادرات بمقدار (١٪) سوف تؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١٤٪) .

ويلاحظ كذلك أن الدالة المقدرة تتمتع بدرجة عالية من المعنوية الإحصائية كما يتضح ذلك من القيمة التائية، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) كانت عالية نسبيًا، وقيمة دوربون وواتسون تشير إلى خلو الدالة المقدرة من مشكلة الارتباط التسلسلي .

٢- أثر التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية وتذبذبها على النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

بعد تحديد أثر النمو في الصادرات على النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا بد من تحديد أثر عدم الاستقرار في الصادرات الأردنية من خلال تصدير المواد الأولية والتركيز السلعي والجغرافي على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

ولقياس هذا الأثر فقد تم تقدير المعادلة التالية :

$$GGDPt = \alpha + \beta1\ (GIXRMt) + \beta2\ (GIXCGt) + \beta3\ (GIXKGt) + \beta4\ (GXCCRt) + \beta5\ (GXGCRt) + Mt \qquad (3)$$

حيث ترمز :

(GGDPt) : لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي،

(GIXRMt) : لمعدل النمو في مؤشر تذبذب الصادرات من المواد الخام،

(GIXCGt) : لمعدل النمو في مؤشر تذبذب الصادرات من المواد الاستهلاكية،

(GIXKGt) : لمعدل النمو في مؤشر تذبذب الصادرات من المواد الرأسمالية،

(GXCCRt) : لمعدل النمو في نسبة التركيز السلعي للصادرات الوطنية،

(GXGCRt) : لمعدل النمو في نسبة التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية،

وعند تقدير الدالة (٣) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (٧) :

جدول رقم (٧)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي متغير تابع (GGDPt) ١٩٧٠-١٩٩١

المتغير المستقل	المعامل المتغير B	القيمة التائية T-values	القيم الإحصائية Stat. Value
معدل النمو في مؤشر تذبذب الصادرات من المواد الخام (GIXRMt)	-0.082	1.890*	$R^2 = 0.79$ D.W. = 1.860 F-Value = 12.50
معدل النمو في مؤشر تذبذب الصادرات من المواد الاستهلاكية (GIXCGt)	0.170	2.140**	
معدل النمو في مؤشر تذبذب الصادرات من المواد الرأسمالية (GIXKGt)	-0.018	1.010	
معدل النمو في نسبة التركيز السلعي للصادرات الوطنية (GXCCRt)	-0.120	2.120**	
معدل النمو في نسبة التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية (GXGCRt)	-0.110	1.950*	
المقدار الثابت (Constant)	6.750	1.450*	

* تختلف إحصائيًا عن الصفر بمعامل معنوية إحصائية ٥٪ .

** يختلف إحصائيًا عن الصفر بمعامل معنوية إحصائية ١٪ .

ويلاحظ من الدالة (٣) أن أثر التقلب في الصادرات من السلع الرأسمالية والمواد الخام على معدل نمو الناتج المحلي ضئيل جدًا إذ يبلغ حوالي – ٠،٠١٨ و– ٠،٠٢٨ على التوالي . بمعنى أن التذبذب في حجم الصادرات من السلع الرأسمالية والمواد الخام يؤثر سلبيًا على نمو الناتج القومي الإجمالي إلا أن تأثره ضعيف، ويفتقر للمعنوية الإحصائية على مستويات مقبولة مما يدل على عدم أهميته في تفسير التذبذب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما أدى التذبذب في حجم الصادرات من المواد الاستهلاكية إلى تأثير إيجابي عل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كما كان متوقعًا، نظرًا لارتفاع نسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية، إذ بلغت أكثر من (٥٠٪) من مجموع الصادرات الكلية، ويتمتع هذا المعامل بمعنوية إحصائية مرتفعة، نظرًا لارتفاع قيمة (ت) المحسوبة لهذا المعامل . وكان للتركيز السلعي، والجغرافي تأثير سلبي على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كما كان متوقعًا، إذ إن التركيز على إنتاج وتصدير سلع محدودة سوف يؤدي إلى عدم إعطاء مرونة كافية للأردن ويجعلها عرضة للتقلبات التي تحدث في الأسواق الخارجية، وهذا ينطبق على التركيز الجغرافي، إذ في حالة تصدير السلع الأردنية إلى دول محددة فإن حدوث أي طارئ سوف يجعل الأردن يواجه مشكلة تتعلق بكيفية تسويق هذه المنتجات وتصديرها وذلك لعدم توافر السوق البديلة على الأقل في المدى القصير .

وقد توصل شامية والروابدة [2:83] إلى نتائج مشابهة حيث أوضحا أن الصناعات التصديرية في الأردن بحاجة إلى تنويع كمي، كحل لمشكلة التركيز السلعي، حيث إن أغلب السلع المصدرة من السلع الاستهلاكية، وبالتالي يجب العمل على تنويع الصادرات بحيث تشمل سلعًا رأسمالية وخدمات . إضافة إلى ذلك فإن الصادرات الأردنية بحاجة إلى تنويع جغرافي، إذ إن حوالي (٧٠-٨٥٪) من الصادرات الأردنية تتجه إلى الأسواق العربية والنسبة الباقية موجهه إلى مجموعة شرق آسيا . أما فيما يتعلق بالمستوردات الأردنية فهي تأتي في الغالب من دول أخرى مثل أمريكا واليابان ودول أوروبا، وقد ذكر شامية والروابدة في الصدد نفسه أن ظاهرة التركيز الجغرافي تعد من أهم ظواهر الخلل في تجارة الأردن الخارجية، إذ إن الصادرات الأردنية تتجه إلى دول لا تستورد من الأردن بينما نجد أن معظم المستوردات الأردنية تأتي من دول لا يصدر إليها الأردن أي سلع، وهذا بدوره سوف يضعف مركز الأردن التفاوضي من جهة، ومن جهة أخرى يضع الأردن في موقف صعب من حيث إمكانية تطبيق السياسة الخارجية دون أن يكون عرضة للمؤثرات الخارجية في الأسواق العالمية .

سادسًا : الخلاصة والتوصيات

من خلال العرض السابق تم استخدام مؤشر التذبذب في الصادرات الوطنية الأردنية كوسيلة للتعرف على أهم العوامل الكامنة وراء عدم استقرار وتذبذب حجم الصادرات الأردنية . ودلت النتائج الإحصائية على أهم الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في الصادرات الوطنية ما يلي : التركيز على تصدير المواد الأولية والخام، والتركيز على تصدير السلع الاستهلاكية، والتركيز السلعي والجغرافي . ونظرًا لطبيعة المواد التي يصدرها الأردن (المواد الأولية والخام) التي تتميز بكونها عديمة المرونة (Inelastic) فإن ذلك يدل على عدم توافر المرونة الكافية للأردن للتكيف مع الظروف التي تحدث على المستوى العالمي، ويجعله عرضة للتقلبات المستمرة . إضافة إلى ذلك فإن التركيز على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع إلى دول محدودة لا يعطي للأردن المرونة الكافية للبحث عن أسواق بديلة في حالة حدوث طارئ ويجعله يواجه مشاكل في كيفية تصدير هذه السلع وتسويقها وبالتالي تتأثر عائدات الأردن من التصدير بشكل سلبي .

وبعد تحديد أهم الأسباب الكامنة وراء عدم استقرار الصادرات الأردنية تم قياس أثر النمو في مؤشر تذبذب الصادرات من المواد والسلع والمواد الاستهلاكية والرأسمالية، إضافة إلى قياس أثر النمو في معدل التركيز السلعي والجغرافي على نسبة النمو في الناتج المحلي الاجتماعي، وأشارت

النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل الانحدار إلى أن التذبذب في الصادرات الرأسمالية والمواد الخام كان سلبيًا بمعنوية إحصائية منخفضة، وكان للتذبذب في مؤشر الصادرات من المواد الاستهلاكية تأثير إيجابي وبمعنوية إحصائية مرتفعة على نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما كان للتركيز السلعي والجغرافي تأثير سلبي على نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أنه كلما زادت نسبة التركيز السلعي والجغرافي كانت هناك زيادة في التذبذب وعدم الاستقرار في الصادرات، وهذا بدوره يؤثر سلبيًا على نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية :

١ ـ العمل على معالجة ظاهرة التركيز الجغرافي والسلعي للصادرات الوطنية الأردنية، وذلك من خلال تنويع الصادرات والتركيز على إنتاج أكثر من سلعة واحدة، إضافة إلى محاولة فتح آفاق التعاون بين الدول التي يقوم الأردن باستيراد الكم الأكبر من سلعها، بمعنى أنه يجب العمل على عقد اتفاقيات تلزم الدول التي يستورد الأردن منها السلع بكميات كبيرة باستيراد المزيد من منتجات الأردن (ولو بنسبة متواضعة كبداية) لأن ذلك سوف يعمل على توسيع القاعدة الجغرافية لتسويق السلع الأردنية وعدم اقتصارها على عدد محدود من الدول .

٢ ـ التركيز على إنتاج السلع التي تتميز بها المنتجات الأردنية بميزة نسبية وذلك من خلال توجيه العناصر الإنتاجية المتوافرة إلى إنتاج تلك السلع التي تتناسب وطبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة بوفرة داخل الأردن .

٣ ـ محاولة تحسين نوعية الصادرات الأردنية وترويجها بشكل أفضل وذلك من خلال زيادة حدة المنافسة وإعطاء الحوافز للقطاعات الإنتاجية للمحافظة على نوعية متميزة للسلع التي يقوم بإنتاجها، لأن ذلك سوف يجعل السلع الأردنية في موقف تنافسي أفضل .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

شامية، عبدالله والروابدة، موسى، "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧-٩٨٧ "، *دراسات*، المجلد **السادس عشر**، العدد **الأول** (١٩٨٩)، ص ص ٦٤-٨٤ .

طلافحة، حسين،"الميزان التجاري الأردني"، *أبحاث اليرموك*، المجلد **الخامس**، العدد **الثاني**، ١٩٨٩، ص ص٧-٤٠.

ثانيًا : المراجع الأجنبية

Cairncross A. K., (1962) "*Factors in Economic Developments"*, NewYork: Praeger Publishers.

Coppock, J. D., (1962) *International Economic Instability,* NewYork: McGraw-Hill book Co.

Glezakos, Constantine, (1973) "Export Instability and Economic Growth: A statistical Verification", *Economic Development and cultural change*, **21**, pp. 670-79.

MacBean, A. I., (1966) *Export Instability and Economic Development*, Harvard University press, England.

Massell, B. F., (1966) "Export concentration and Fluctuations in Export Earnings: A cross-Section Analysis", *American Economic Review*, **54**, pp. 47-63.

Moran, C., (1983) "Export Fluctuations and Economic Growth", *Journal of Development Economics*, pp. 195-218.

Naya, S., (1973) "Fluctuations in Export Earnings and Economic Patterns of Asian countries", *Economic Development and cultural change,* **12**, pp. 41-69.

Reidle, T., (1984) "Trade or an Engine of Growth in Developing Countries", *The Economic Journal*, **69**, pp. 56-73.

الملاحـــــق

ملحق إحصائي (أ)

تذبذب الصادرات الوطنية الأردنية

السنة	مؤشر التذبذب في الصادرات	الصادرات من المواد الخام كنسبة من الصادرات الكلية	الصادرات من المواد الاستهلاكية كنسبة من الصادرات الكلية	الصادرات من السلع الرأسمالية كنسبة من الصادرات الكلية	نسبة التركيز السلعي	نسبة التركيز الجغرافي
١٩٧٠	١١,٧٠	٢٧,٧٥	٦٢,٤٠	٩,٨٥	٧٩,٤٠	٦٦,٠٠
١٩٧١	٤٧,٦٤	٢٧,٨٦	٦١,٨١	١٠,٣٣	٦٢,٠٠	٧٩,٤٠
١٩٧٢	٣٢,٣٠	٣١.٣١	٤٩,١٥	١٩,٥٤	٥٩,٠٠	٧٧,٠٨
١٩٧٣	٤٢,١٣	٣٨,٠٥	٤٨,٧٢	٢٠,٢٣	٥٩,٠٠	٧٧,٢٠
١٩٧٤	٤٠,٩٧	٥٢,٧٣	٣٥,١٦	١٢,١١	٦٤,٠٠	٧٠,١٠
١٩٧٥	٢٢,١٨	٥٣,١٣	٣٩,٩٢	٦,٩٥	٦٥,٠٠	٦٧,٧٠
١٩٧٦	٢٣,٠١	٤٤,٥٠	٥١,٢٧	٣,٢٣	٦٢,٠٠	٦٣,٣٠
١٩٧٧	٢٢,١٦	٣٤,١٢	٥٣,٤٩	١٢,٣٩	٥٩,٠٠	٧١,٤٠
١٩٧٨	٨,٠٠	٣٦.٣٦	٥٠,٨٨	١٢,٧٦	٥٨,٠٠	٧٦,١٠
١٩٧٩	١٢,٨٦	٣٥,٩٥	٥٠,٥٥	١٣,٠٠	٥٩,٠٠	٧٤,٤٠
١٩٨٠	٢٩,٩٦	٤٢,٦٦	٤٥,١٥	١٢,١٩	٦١,٠٠	٧١,٢٠
١٩٨١	٤٣,٧٣	٤٥,٣٧	٤٥,٣٩	٩,٢٤	٦٠,٠٠	٧٤,٣٠
١٩٨٢	٣٢,٦٧	٤٢,٥٥	٤٧,٥٠	٩,٩٥	٦٠,٠٠	٧٣,٤٠
١٩٨٣	١٢,٥٠	٣٩,٠٠	٥٨,٨٧	٢,١٣	٦٤,٠٠	٦٧,٥٠
١٩٨٤	٢٦,٠٠	٣٤,٣٨	٦٤,٢٥	١,٣٧	٦٦,٠٠	٦٧,٦٠
١٩٨٥	١٣,٣٩	٣٥,٩٤١	٦٤,٢٥	١,٩٢	٦٥,٠٠	٦٧,٥٠
١٩٨٦	٢٩,٣٨	٣٧,٧٣	٦١,٤٠	١,٣٦	٧١,٠٠	٦٥,٠٠
١٩٨٧	٤٠,٠١	٤١,٢٧	٥٧.١٨	١,٥٥	٦٩,٠٠	٧٠,٠٠
١٩٨٨	٣٣,٧٤	٣٧,٩٦	٦٠,٣٩	١,٦٥	٧٦,٠٠	٦٥,٠٠
١٩٨٩	٢٤,٤٠	٤٦,٤٢	٥١,٠٣	٢,٥٥	٧٤,٠٠	٦٧,٢٠
١٩٩٠	٣١,١٤	٤١,٦٢	٥٥,٧٥	١,٦٣	٤٧,٠٠	٦٩,٠٠
١٩٩١	٤٠,١٨	٦٤,٩٥	٣٣,٥٠	١,٥٥	٧٢,٠٠	٦٧,٧٠٠

المصدر : - **البنك المركزي الأردني**، *بيانات إحصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٨٣*، عدد **خاص** للفترة (١٩٨٤-١٩٩١).

- **البنك المركزي الأردني**، *النشرة الإحصائية*، ١٢، ١٩٩٢ .

ملحق إحصائي (ب)

النمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو في صادرات المواد الخام والصادرات من السلع الاستهلاكية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي*	معدل النمو في الصادرات من المواد الخام*	معدل النمو في صادرات السلع الاستهلاكية
١٩٧٠	١٥٤,٧	٤,٨-	٤,٦-	٩,٢
١٩٧١	١٦٦,٠	٧,٣	٦٠,٧	١٢,٧
١٩٧٢	١٨٢,٨	١٠,١٢	٣٤,٩٣	٩,٦
١٩٧٣	١٨٨,٩	٣.٣	٢٩٠,٣	١٠,٠-
١٩٧٤	٢٤٢,٤	٢٨,٣	٣,٦	١٥,١
١٩٧٥	٣٠٣,١	٢٥,٠٤	٢,٤	٥٨.٨
١٩٧٦	٣٧٨,٤	٢٤,٨٥	٢,٥-	٢٨،-
١٩٧٧	٤٣٩,٩	١٦,٣	٦,٣	١,٥
١٩٧٨	٥٥١,٢	٢٥,٣	٩,٦	٢٨,٩
١٩٧٩	٦٦٨,٦	٢١,٣	٩,٦	٢٨,٦
١٩٨٠	٨٩٣,٢	٣٣,٦	٤٩,٣	٤١,٧
١٩٨١	١٠٤١,١	١٦,٦	٢,٧	١٥،-
١٩٨٢	١١٦٩,٦	١٢,٣	٢٤,٦	١٥,٨
١٩٨٣	١٢٤٢,٣	١٩,٣	١٥٠,٨	٦,٩
١٩٨٤	١٣١٥,٠	٥,٩	٣.٣	١٤,٩
١٩٨٥	١٢٩٠,٠	٥,٧	٥,٣-	٨,٣-
١٩٨٦	١٤٠١,٠	٨٠,٠	١٠,٣	٢١,٢-
١٩٨٧	١٤٧٨,١	٥.٥	٤٩,٤	٧.٧
١٩٨٨	١٤٤٤,١	٢.٢-	٦٢,٣	٤,٩-
١٩٨٩	١٤٩,٥	١٢,٣-	٨,٧	٦٧,٥
١٩٩٠	١٢٦١,٧	٢,٦-	٨,١-	٣١,١
١٩٩١	١٢٧٠,٦	٧,٦	٥,٤-	١٥,٦

المصدر : - **النشرة الإحصائية الشهرية**، *البنك المركزي الأردني ١٩٩٢*، العدد **١٢**، جدول ٤٦، ص ٨٠ .

- **بيانات إحصائية سنوية**، *البنك المركزي الأردني ١٩٨٩*، (عدد **خاص**)، جدول ٤٧، ص ٥٨ .

* قيم تم احتسابها من قبل الباحث .

ملحق إحصائي (ج)

معدل نمو صادرات السلع الرأسمالية، معدل النمو في نسبة التركيز الجغرافي والسلعي

السنة	معدل النمو في صادرات السلع الرأسمالية*	معدل النمو في نسبة التركيز السلعي*	معدل النمو في نسبة التركيز الجغرافي*
١٩٧٠	٢٩,٩	–	–
١٩٧١	١٨٢,٨	٦,١–	٢,٥–
١٩٧٢	٢٦,١–	٤,٨–	–
١٩٧٣	١٦٢,١	–	١٥,٠
١٩٧٤	٤٦,٩–	٨,٥	٠,٩١–
١٩٧٥	١٧,٨–	١,٦	٣.٣–
١٩٧٦	٢٧,٢	٤,٦	٦,٠–
١٩٧٧	١٧,٩	٤,٨–	١,٨
١٩٧٨	٣١,٧	٢,١–	٧,٥
١٩٧٩	٣٥,٢	١,٨	٢,٦–
١٩٨٠	٦,٤	٣,٢	٤,١–
١٩٨١	١٩,٣	١,٩	٥,١
١٩٨٢	٦٥,٦–	٠	١,٥–
١٩٨٣	٤٢,٩–	٦,٧	٨,٢–
١٩٨٤	٤,١	٤,٢	٠
١٩٨٥	٣٧,٧–	١,٥–	١٠,٠
١٩٨٦	٩٢,٥	٩,٢	٢,٤–
١٩٨٧	٤٦,٢	٢,٩–	٧.٧
١٩٨٨	١٤٢,٣	١٠,١	٧,٦–
١٩٨٩	١٧,٦	٢,٦–	٣,١
١٩٩٠	١٤,٣	٠	٣,٢
١٩٩١	٤٢,٠–	٢,٧–	٢,٩–

المصدر : – **النشرة الإحصائية الشهرية**، *البنك المركزي الأردني*، العدد **١٢**، جدول ٣٦، ص ٦٢ .

– **بيانات إحصائية سنوية**، *البنك المركزي الأردني*، ١٩٨٩ (عدد **خاص**)، جدول ٢٦، ص ٣٤ .

* قيم تم احتسابها من قبل الباحث .

Export Instability in Jordan
Causes and Effect

SAID HALLAQ
Associate professor
Economics Department
College of Economics and Administrative Sciences
Yarmouk University, Irbid, Jordan

ABSTRACT. The aim of this study is to determine the main causes behind export instability in Jordan during the period (1970-1991). The statistical results of the proposed econometric model, indicate that the main causes behind the export instability were: goods, commodity and geographical concentration . The state of Jordanian export was also analysed to estimate the effect of export on economic growth (GDP growth rate was used as an indicator). The impact of exporting raw materials, consumer goods, commodity and geographical concentration was analysed as well. The statistical results indicate that exporting consumer goods is positively associated with economic growth, while, commodity and geographical concentration is negatively associated with economic growth. Finally, some policy implications were presented.